

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

من قولهم هو لص وقَمِينٌ بكذا وقولهم مَا أَتَقَاهُ مِنْ اتَّقَى وَمَا أَخْصَرَ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ اخْتُصِرَ وهما ذوا زيادة والثاني مبنيٌ للمفعول وفي التنزيل (ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ) وهما من أَقْسَطَ إِذَا عَدَلَ وَمِنْ أَقَامَ الشَّهَادَةَ وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أَفْعَلَ .

وفهم من قولي وَلَا يَنْدُقَاسُ أَنَّهُ قَدْ بِنَى مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ بِالسَّمْعِ دُونَ الْقِيَاسِ كَمَا بَيْنَتْهُ .
ثم قلت بَابُ وَإِذَا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ شَيْئِهِمَا عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرُ فَالْمَبْصُرِيُّ يَخْتَارُ إِعْمَالَ الْمُجَاوِرِ فِيضُ مِرُّ فِي غَيْرِهِ مَرٌّ فُوعَهُ وَيَحْدِفُ مَنْصُوبَهُ إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ وَإِلَّا أَخْرَهُ وَالْكُوفِيُّ الْأَسْبِقُ فَيُضْمِرُ فِي غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ .

وأقول لما فرغنا من ذكر العوامل أَرَدْنَا فِتْهًا بِحُكْمِهَا فِي التَّنَازَعِ وَيَسْمَى هَذَا الْبَابُ التَّنَازَعُ وَبَابُ الْإِعْمَالِ .

والحاصل أَنَّهُ يَتَأْتَى تَنَازَعُ عَامِلِينَ وَأَكْثَرُ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَأَكْثَرُ وَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ يَكُونَ الْعَامِلُ مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ أَوْ